



تفاقم عجز الميزان التجاري لتونس مع الصين وتركيا: استنزاف للعملة الصعبة وتهديد للمنتجات المحلية

التي لها مثل في تونس والمواد الغير أساسية التي تهدد استمرار النسيج الصناعي والتجاري التونسي³.

انخفضت هيمنة بلدان الإتحاد الأوروبي⁴ على واردات تونس حيث تحتل حاليا الصين المرتبة الثالثة بعد إيطاليا وفرنسا وتحتل الجزائر وتركيا المرتبة السادسة والسابعة بعد ألمانيا في المرتبة الخامسة إلا أن احتلال الصين وتركيا مراتب متقدمة يمثل في حد ذاته تهديدا لبعض القطاعات مما يتسبب في خسارتها لمكانتها في السوق المحلية.

بلغ عجز تونس التجاري مع الصين 6325.5 مليون دينار سنة 2021 مقابل 5740 مليون دينار 2019 ومع تركيا 2655.9 مليون دينار سنة 2021 مقابل 2412 مليون دينار سنة 2019⁵. حيث أصبحت منتجات هذه البلدان تزاخم المنتجات المحلية حيث تكبد قطاع النسيج والجلود خسائر فادحة منذ امضاء اتفاقية التبادل التجاري مع تركيا تسببت في اغلاق حوالي 7000 مصنع أحذية⁶.

إضافة الى مراجعة الاتفاقية الاقتصادية بين تونس وتركيا التي وصفت بغير المتكافئة⁷، خصص الفصل 57 من قانون المالية لسنة 2022* لفرض معايير ديوانية جديدة على حوالي 3 آلاف صنف من المنتجات الصناعية والفلاحية التي يتم توريدها سنويا حيث قد يعتبر هذا الفصل خطوة أولى نحو ترشيد التوريد وحماية المنتج المحلي والتشجيع على استهلاكه ووقف نزيف العملة الصعبة.

فهل تتجه وزارة التجارة وتنمية الصادرات الى مراجعة فعلية للاتفاقيات الاقتصادية بهدف ترشيد استعمال العملة الصعبة وحماية النسيج الاقتصادي الوطني؟

حسب المعطيات المنشورة من قبل البنك المركزي التونسي يغطي مخزون تونس من العملة الصعبة 136 يوم من التوريد وقد انخفض هذا المؤشر مقارنة بسنة 2020 ب 6 بالمائة حيث كان يمثل مخزون العملة الصعبة في شهر ديسمبر من سنة 2020 162 يوم¹.

هذا وتجدر الإشارة الى أن قيمة صرف الدينار التونسي مقابل الأورو قد تراجعت ب 2.8 بالمائة خلال سنة 2021 مقابل تحسن ب 2.5 بالمائة وقع تسجيله خلال سنة 2020.

يعد مخزون العملة الصعبة وقيمة صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية من أهم المؤشرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني خاصة مع ارتفاع خدمة الدين لتصل الى حدود 11.83 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 حسب تقرير ميزانية الدولة لسنة 2022 وتمثل موارد الاقتراض بالعملة الصعبة 69.4 بالمائة من جملة موارد الاقتراض التي وقع تعبئتها لسنة 2021.

إضافة الى خدمة الدين التي تستنزف مخزون العملة الصعبة نجد كذلك الميزان التجاري حيث وحسب المؤشرات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء الأسبوع الفارط 74.2 بالمائة لسنة 2021².

أرجع المعهد الوطني للإحصاء هذا التطور الى ارتفاع واردات تونس في جل القطاعات على غرار المواد الاستهلاكية التي ارتفعت وارداتها ب 17 بالمائة ومواد الطاقة التي ارتفعت وارداتها ب 29.3 بالمائة والمواد الأولية والنصف مصنعة التي ارتفعت وارداتها ب 29.7 بالمائة على سبيل الذكر لا الحصر.

بالرغم من ارتفاع صادرات قطاع الطاقة وقطاع الفسفاط ومشتقاته ب 39 بالمائة و83.2 بالمائة على التوالي إلا أن هذا الارتفاع لا يزال غير كافي لتغطية الواردات التي يصفها المهنيين وممثلي منظمة الأعراف بالمفرطة كما دعوا الى ترشيد التوريد والضغط من أجل وقف توريد المواد

1 [BCT : Les réserves en 136 jours devises s'établissent à 2022 d'importation à fin décembre](#) | [La Presse de Tunisie](#)

2 [الشارع المغربي - معهد الاحصاء: فائض في المبادلات التجارية مع فرنسا وألمانيا وليبيا وعجز تجاري كبير مع الصين وتركيا والجزائر وروسيا](#) (acharaa.com)

3 [الضغط يتزايد من أجل وقف إستيراد المنتجات الاستهلاكية من الصين و تركيا](#) (ilboursa.com)

4 [لم يعد الإتحاد الأوروبي يمثل إلا 62٪ فقط من حجم التجارة الخارجية في تونس | المرصد التونسي للاقتصاد \(economie-tunisie.org\)](#)

5 [Tunisia trade balance, exports, WITS | 2019 imports by country](#) (Data.worldbank.org)

6 [بوادير مراجعة للاتفاقية الاقتصادية بين تونس وتركيا | اندبندنت عربية](#) (independentarabia.com)

7 [بوادير مراجعة للاتفاقية الاقتصادية بين تونس وتركيا | اندبندنت عربية](#) (independentarabia.com)

8 [\(pdf\) \(finances.gov.tn.LF2022_8\)](#)